بيان صحفي

يحظر النشر حتى الساعة 0715 بتوقيت السعودية الرسمي (0415 بالتوقيت العالمي) 12 يوليو 2026

تقرير مؤشر مديري المشتريات (PMI®) للمنشئات الصغيرة والمتوسطة الصادر عن بنك الرياض

أقوى انتعاش في أعمال الشركات الصغيرة والمتوسطة منذ شهر فبراير

النتائج الأساسية

انتعاش نمو الإنتاج والطلبات الجديدة في شهر يونيو

زيادة طفيفة في أعداد الموظفين

تحسن ملحوظ في مواعيد تسليم الموردين

تحول حاد في توقعات النشاط التجاري

مؤشر مدراء المشتريات (PMI®) للشركات الصغيرة والمتوسطة السعودية الصادر عن بنك الرياض هو تقرير ربع سنوي جديد أُعد لرصد ظروف الأعمال في الشركات الصغيرة والمتوسطة.

أظهرت بيانات شهر يونيو تحسنًا قويًا في أوضاع الأعمال لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة، بما يعكس تحولاً إيجابيًا مقارنة بالأداء الضعيف الذي شهدته في نهاية الربع الأول من العام. ومع ذلك، أشار المؤشر الرئيس إلى أن التحسن في أوضاع أعمال الشركات الصغيرة والمتوسطة جاء بوتيرة أبطأ من متوسطه طويل الأجل.

بلغ مؤشر مدراء المشتريات للشركات الصغيرة والمتوسطة السعودية الصادر عن بنك الرياض والمعدل موسميًا، 52.6 نقطة في شهر يونيو، مرتفعًا بذلك من 51.8 نقطة في شهر مايو، ومسجلاً أعلى مستوى له منذ شهر فبراير. وقد سجل المؤشر تحسنًا في ظروف الأعمال في كل من الشهرين الماضيين، وذلك بعد تراجع قصير في شهري مارس وأبريل.

وعلى أساس ربع سنوي، بلغ متوسط قراءة مؤشر مدراء المشتريات للشركات الصغيرة والمتوسطة 51.4 نقطة في الربع الثاني. وكان هذا أقل بكثير من المتوسط طويل الأجل (55.8) وأقل من الرقم المقابل للمؤسسات الكبيرة في الربع الثاني (53.4).

أشارت البيانات الشهرية إلى انتعاش سريع في مستويات الإنتاج لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع عودة النمو في شهر أبريل، تلتها معدلات توسع أسرع في كل من شهري مايو ويونيو. ومع ذلك، لا يزال الارتفاع الأخير في النشاط التجاري أبطأ مما كان عليه في بداية عام 2026.

ارتفعت الطلبات الجديدة للشهر الثاني على التوالي في يونيو، مسجلةً أسرع وتيرة نمو منذ شهر فبراير. وأفادت الشركات المشاركة في

تقرير مؤشر مديري المشتريات (PMI) للمنشئات الصغيرة والمتوسطة الصادر عن بنك الرياض

معدل موسميًا، >50 = تحسن منذ الشهر الماضي

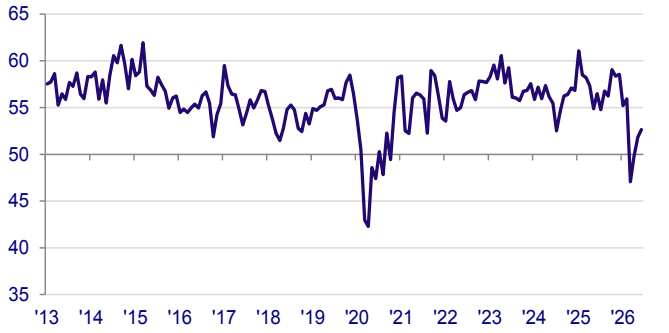

المصادر: بنك الرياض، S&P Global.

الدراسة بوجود انتعاش في ظروف السوق، وعودة العمليات التشغيلية إلى مستوياتها الطبيعية، إلى جانب الدعم الناتج عن قوة الطلب المحلي. ومع ذلك، أشارت بعض الشركات إلى استمرار الضغوط الناجمة عن حالة عدم اليقين الجيوسياسي، ولا سيما الشركات العاملة في قطاع السياحة.

كانت الشركات الصغيرة والمتوسطة حذرة نسبيًا في تعيين موظفين خلال شهر يونيو، حيث لم ترتفع أعداد الموظفين إلا بمعدل طفيف وبوتيرة أضعف بشكل ملحوظ مقارنة بالربع الأول من عام 2026.

سجلت سلاسل الإمداد مؤشرات إيجابية خلال شهر يونيو، إذ تقلص متوسط فترات تسليم الشحنات بأكبر وتيرة منذ شهر فبراير. وأشارت العديد من الشركات إلى نجاح الموردين في الحد من تحديات الشحن عبر مضيق هرمز، ما أسهم في تحسين كفاءة عمليات التسليم. في المقابل، أسهم ارتفاع تكاليف النقل والمواد الخام في زيادة نفقات مستلزمات الإنتاج، إلا أن وتيرة تضخم التكاليف ظلت أقل من الذروة التي سجلتها في شهر أبريل.

وفي الختام، استعاد تفاؤل الشركات زخمه على مدار الربع الثاني من عام 2026، بعد التراجع الملحوظ الذي شهده في شهر مارس. وأرجعت الشركات الصغيرة والمتوسطة هذا التحسن إلى تحسن ظروف الطلب في شهر يونيو، إلى جانب الآمال في استقرار الأوضاع الإقليمية.

PMI® by S&P Global

بنك الرياض Riyad Bank

S&P Global 2026 ©

تعليق

قال الدكتور نايف الغيث، خبير اقتصادي أول في بنك الرياض:

"واصل قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية إظهار مرونته خلال الربع الثاني من عام 2026، حيث شهدت ظروف الأعمال مزيدًا من التحسن في شهر يونيو، رغم استمرار حالة عدم اليقين الإقليمي المتزايدة. وارتفع مؤشر مدراء المشتريات للشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية الصادر عن بنك الرياض إلى 52.6 نقطة في شهر يونيو، مقارنةً بـ 51.8 نقطة في شهر مايو، مسجلاً أقوى تحسن منذ شهر فبراير، ومؤكدًا أن التعافي الذي بدأ يتبلور عقب التباطؤ المسجل في شهر مارس أصبح أكثر رسوخًا. ورغم أن متوسط المؤشر خلال هذا الربع ظل أقل من متوسطه التاريخي، فإن أحدث قراءة تشير إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة لا تزال تستفيد من قوة الطلب المحلي، وتحسُّن ثقة الأعمال، واستمرار توسع الاقتصاد غير المنتج للنفط في المملكة.

وكان من أبرز ملامح نتائج دراسة شهر يونيو التحسن واسع النطاق في نشاط الأعمال، إذ ارتفع الإنتاج بأسرع وتيرة خلال أربعة أشهر، مدعومًا بزيادة الطلبات الجديدة للشهر الثاني على التوالي. كما شهدت توقعات الأعمال المستقبلية انتعاشًا بعد تراجعها في شهر مارس، في إشارة إلى تنامي الثقة باستمرار دعم النشاط الاقتصادي المحلي لبيئة الأعمال خلال الأشهر المقبلة.

كما شهدت ظروف العرض تحسنًا ملموسًا. فقد تحسنت مواعيد تسليم الموردين بأكبر وتيرة منذ شهر فبراير، وذلك في ظل نجاح الشركات في تنويع سلاسل التوريد وتكييف عملياتها اللوجستية عقب الاضطرابات الإقليمية السابقة التي أثرت على حركة الشحن. وفي الوقت نفسه، تراجع معدل تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج مقارنةً بالمستوى المرتفع للغاية المسجل في شهر أبريل، رغم استمرار تعرض تكاليف النقل والمواد الخام لضغوط تصاعدية. وفي المقابل، حدّت ظروف المنافسة في السوق من قدرة الشركات على تمرير ارتفاع التكاليف إلى العملاء، مما يعكس استمرار انضباط سياسات التسعير في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وظل نمو التوظيف إيجابيًا، حيث واصلت الشركات عمومًا التوظيف بحذر، مع تحقيق توازن بين توسع نشاط الأعمال واستمرار تحسن الإنتاجية. ويشير استمرار وتيرة التوظيف المعتدلة إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة لا تزال تركز على تعزيز الكفاءة التشغيلية مع الحفاظ على المرونة.

يحظى تحسن أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة بدعم متزايد من بيئة تمويلية أكثر قوة. ووفقًا لأحدث البيانات، فقد بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة إلى الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نحو 489 مليار ريال سعودي خلال الربع الأول من عام 2026، مسجلًا زيادة تجاوزت 66% مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق. ولا تزال البنوك توفر الغالبية العظمى من التمويل، مستحوذةً على نحو 95% من إجمالي الائتمان الممنوح للشركات الصغيرة والمتوسطة، فيما تُكمل شركات التمويل عمليات الإقراض الموجهة إلى شرائح محددة من السوق. ولا تزال الشركات المتوسطة تستحوذ على النصيب الأكبر من التمويل، إلا أن نمو الائتمان كان قويًا بصورة خاصة بين الشركات متناهية الصغر والشركات الصغيرة، بما يعكس اتساع نطاق الشمول المالي وتزايد فرص الحصول على التمويل. كما ارتفعت حصة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي التسهيلات الائتمانية بشكل مطرد لتصل إلى 11.8%، مما يعكس استمرار التقدم نحو تحقيق مستهدف رؤية المملكة 2030 المتمثل في توسيع نطاق تمويل قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وبوجه عام، تُعزز نتائج مؤشر مدراء المشتريات لشهر يونيو الرؤية التي تفيد بأن قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية لا يزال يُشكل محركًا رئيسيًا لنمو الاقتصاد غير المنتج للنفط. فمن شأن تحسن نشاط الأعمال، وتعافي الطلب، وانحسار قيود العرض، وتعزز توافر التمويل، وتجدد ثقة الشركات، أن تهيئ الشركات الصغيرة والمتوسطة لمواصلة الإسهام في الاستثمار، والتوظيف، والتنويع الاقتصادي خلال ما تبقى من عام 2026."

مؤشر إنتاج الشركات الصغيرة والمتوسطة

معدل موسميًا، >50 = نمو منذ الشهر الماضي

مؤشر توظيف الشركات الصغيرة والمتوسطة

معدل موسميًا، >50 = نمو منذ الشهر الماضي

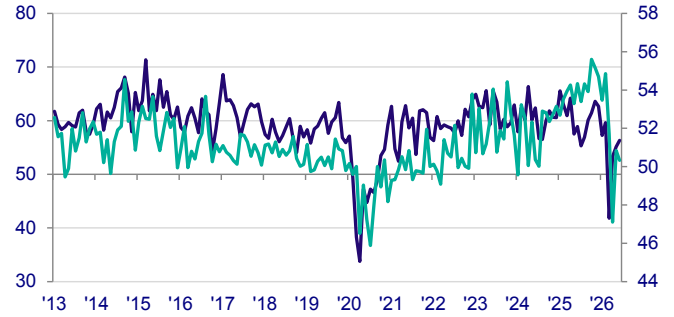

المصادر: بنك الرياض، S&P Global.

مؤشر الإنتاج المستقبلي التابع لمؤشر مديري المشتريات

>50 = متوقع حدوث نمو خلال الـ 12 شهرًا المقبلة

الشركات الصغيرة والمتوسطة / الكبيرة (250+ موظف)

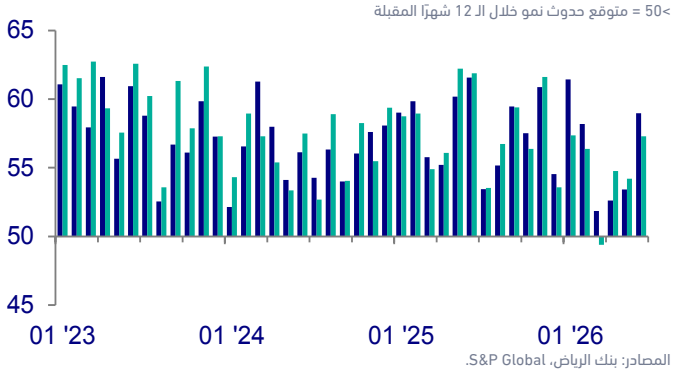

المصادر: بنك الرياض، S&P Global.

ملخص المؤشر

معدل موسميًا، >50 = نمو منذ الشهر الماضي

ابريل '26 / مايو / يونيو

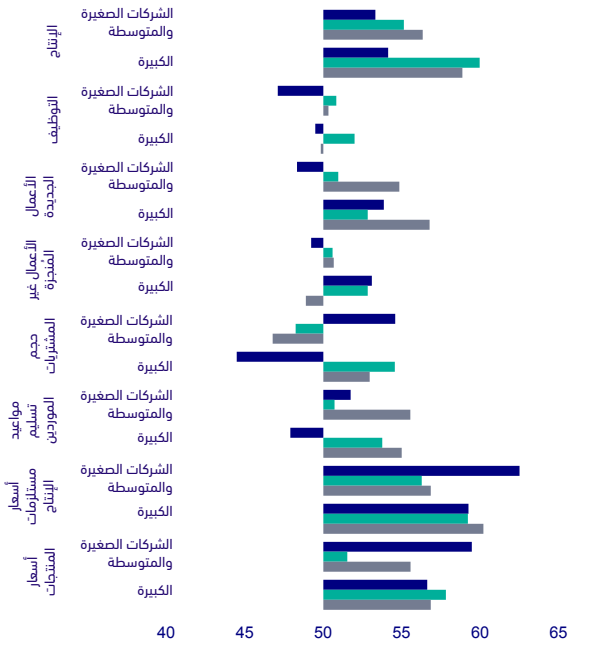

المصادر: بنك الرياض، S&P Global.

S&P Global 2026 ©

الاتصال

الدكتور/ نايف الغيث
كبير الاقتصاديين
بنك الرياض
هاتف: 3030-401-11-966+ داخلي: 2467
naif.al-ghaith@riyadbank.com

منيرة العبيد
خبير اقتصادي أول
بنك الرياض
هاتف: 3030-401-11-966+ داخلي: 8480
monirah.a.alobaid@riyadbank.com

تيم مور
مدير الاقتصاديات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: 461067-1491-44+
tim.moore@spglobal.com

كريتي كورانا
اتصالات الشركات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: 7186-101-971-91+
kritikhurana@spglobal.com
press.mi@spglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global ، فيُرجى مراسلة press.mi@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

المنهجية

مؤشر مديري المشتريات (®PMI) للمنشئات الصغيرة والمتوسطة السعودية الصادر عن بنك الرياض هو تقرير ربع سنوي جديد تعدّه شركة S&P Global من أجل رصد ظروف الأعمال بين الشركات التي يقل عدد موظفيها عن 250 موظفًا. يتم تجميع المؤشر من الردود على الاستبيانات الشهرية المُرسلة إلى مديري المشتريات الذين يشاركون في استبيانات بنك الرياض لمؤشر مديري المشتريات على مستوى الاقتصاد الكلي. والهيئة التي تضم حوالي 300 شركات قطاع خاص مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي شملتها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. تتوفر بيانات الشركات الصغيرة والمتوسطة اعتبارًا من يناير 2013.

استند التقرير إلى البيانات التي جُمعت في شهر يونيو 2026. وسيتم نشر تقرير مؤشر مدراء المشتريات للشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية الصادر عن بنك الرياض في شهر أكتوبر 2026، وسوف يتضمن البيانات التي جُمعت في كل شهر من الربع الثالث من عام 2026.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مديري المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

نبذة عن مؤشرات مديري المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مديري المشتريات (®PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مديري المشتريات (®PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية.
ihsmarkit.com/products/pmi.html

نبذة عن بنك الرياض

بنك الرياض هو أحد أكبر المؤسسات المالية العريقة في المملكة العربية السعودية والشرق الأوسط، بدأ نشاطه في العام 1957م، ويبلغ رأس المال 30 مليار ريال سعودي. يعود الفضل في نجاحنا وتطور أعمالنا إلى المهنية العالية لموظفينا البالغ عددهم أكثر من 5,900 موظف وموظفة نفخر بهم في تحقيق نسبة مواطنة تصل الى 94% هي الأعلى ضمن المنشآت المالية العاملة في السوق السعودي.

نقدم في بنك الرياض مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية والتقليدية لعملائنا من الأفراد والشركات والمؤسسات الناشئة، ونحرص في ذلك على توظيف قاعدتنا الرأسمالية القوية وخبراتنا العريقة للقيام بدور متميز في مجال التمويل، وقد برز بنك الرياض كبنك رائد نظم وشارك في العديد من عمليات التمويل المشتركة لمختلف القطاعات العاملة في صناعات النفط والغاز والبتروكيماويات وعدد من أبرز مشاريع البنية التحتية في المملكة العربية السعودية.
www.riyadbank.com

نبذة عن S&P Global

S&P Global (رمزها في بورصة نيويورك: SPGI) تقدم S&P Global معلومات هامة وأساسية، تقدم للحكومات والشركات والأفراد البيانات الصحيحة والخبرات والتكنولوجيا حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات عن قناعة. ومن خلال مساعدة عملائنا على تقييم الاستثمارات الجديدة و توجيههم في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة وانتقال الطاقة عبر سلاسل التوريد، نفتح فرصًا جديدة ونتغلب على التحديات ونسرّع من تقدم العالم إلى الأمام.

تسعى العديد من المؤسسات الرائدة عالميًا للحصول على خدماتنا في توفير التصنيفات الائتمانية والمعايير والتحليلات وحلول سير العمل في أسواق رأس المال والسلع والسيارات على مستوى العالم. ومع كل عرض من عروضنا، نساعد المؤسسات الرائدة في العالم على التخطيط اليوم من أجل الغد.
www.spglobal.com

إخلاء مسؤولية

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مديري المشتريات™ و®PMI هي إما علامات تجارية أو علامات تجارية مُسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدودة و/أو لشركاتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مُسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو توفره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (بإهمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.

S&P Global 2026 ©